

كلمة العدد

التغيير الذي تتطلع اليه المكتبات.....

في ظل الثورة الصناعية الرابعة

أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا سنة 2016 تسمية جديدة لسلسلة الثورات الصناعية التي من المتوقع أن تغتري بشكل كامل الطريقة التي نعيش ونعمل فيها وهي الثورة الصناعية الرابعة (الثورة الرقمية الثانية)، والتي وضعت الكثير من المؤسسات أمام تحديات كثيرة للبقاء، مما دفعها إلى تبني تغييرات عدة لمسايرتها، والمكتبات كغيرها من المؤسسات سعت هي الأخرى لمسايرة هذا التطور لارتباطها الوثيق بظاهرة المعلومات المتعددة العلاقات والتمسارعة التنامي . فقد أدت التغييرات إلى إعادة النظر في الدور الذي تؤديه المكتبات، بل أن الأمر تعدى ذلك لتغيير النظر في مفهوم المكتبة ذاته و تطوير الخدمات القائمة واستحداث خدمات جديدة لم تكن من قبل، ومن المنتظر أن يتزايد هذا الاتجاه في المستقبل لتكون المكتبة حاضرة ومتواجدة كمكان يوفر الوصول إلى المواد المادية والافتراضية... إلى جانب أن الناس سوف يأتون لرؤية المكتبات كأماكن لصنع المستقبل، وليس لمجرد اكتساب المعرفة وستكسر نمطية المكتبات التقليدية ، لتحل بدلاً منها علاقة تكنولوجية بين القارئ والمعرفة معتمدة في ذلك على أحدث التقنيات، بحيث تضمن المكتبة إتاحة الوصول إلى مواد المعرفة من دون حدود، لتكون بذلك صورة لمكتبات المستقبل.

إن العالم اليوم على أعتاب نقلة نوعية جديدة من شأنها أن تغير ليس فقط شكل الصناعات وطرق الإنتاج، ولكن أيضاً المنظور المعرفي للبشر تجاه الأشياء بصورة عامة. فبعد الثورة الزراعية التي حدثت منذ ما يقارب من عشرة آلاف عام، الثورة الصناعية

الأولى في القرن الثامن عشر والتي اعتمدت على البخار، والثانية في القرن التاسع عشر التي قامت على الكهرباء، والثالثة التي بدأت في ستينات القرن العشرين، وتميزت بشبكة الاتصالات العالمية «الإنترنت» والرقمنة. وجاءت الثورة الصناعية الرابعة التي لم يشهد التاريخ مثلها على الإطلاق سواء من حيث سرعتها أو نطاقها وتأثيرها الكبير في كل المجالات.

الثورة الصناعية الرابعة أصبحت حقيقة على المستوى الدولي محدثة تغييرات لا رجعة فيها وغير قابلة للتوقف على كل المستويات، ولذلك فإن مواكبة مبادئ ونتائج هذه الثورة لا تخص مؤسسة بعينها، وإنما ينبغي أن تكون استراتيجية دولة ورؤية قومية ووطنية، لكون نتائج هذه الثورة غير مقتصرة على مجال دون آخر، بل تؤثر في كثير من القطاعات والمجالات سواء التجارية والصحية والزراعية والقانونية والتعليم وغيرها، وطبعا قطاع المكتبات لن يكون بعيدا عن هذه التأثيرات، لتعيد المكتبات ترتيب أوراقها وتراجع خططها وأهدافها وتطويع خدماتها لمواكبة ومسيرة التطور السريع في عالم الاتصال وتدفق المعلومات وتبعد المخاوف التي تصاعدت من اندثار المكتبة كإحدى أدوات إتاحة المعلومات والمعرفة.

يرى المتخصصون في علم المكتبات أن المزيد من التغييرات تلوح في الأفق، التحولات والتغيرات التي ستنتج عن الثورة الصناعية الرابعة تدخل ضمن إطار النموذج الرقمي وهي تشكل مرةً جديدة موضع اهتمامٍ على نطاق واسع وقد تتباين بشأنها الآراء ما بين متفائل ومتشائم.

للاستفادة من تقنيات الثورة الرقمية الثانية وتطوير نظم المعلومات لأي مكتبة، فإنه يلزم توفر خطة استراتيجية بعيدة المدى للمعلوماتية وللثورة الرقمية الثانية تتسق مع الخطة الاستراتيجية العامة للمكتبة وبما يحقق أهدافها وغاياتها. وفي العادة لا بد من وضع عدد من الخطط الاستراتيجية التي تهدف في مجملها إلى تطوير العمل والأداء مثل: خطة استراتيجية لتنمية القوى البشرية، خطة استراتيجية للتدريب، خطة استراتيجية للتطوير الإداري، وغيرها من الخطط الاستراتيجية. وإن وضع الخطط المتعلقة بتطوير المعلوماتية والاستعداد لثورة الصناعية الرابعة لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار:

- الابتكار واستخدام التكنولوجيا الرقمية كجزء من استراتيجياتها .
- تتبنى نظرة مستقبلية تركز على الاستثمار في قطاعات المعرفة والتكنولوجيا.
- توجيه الفرص نحو تطبيقات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.
- تطوير نماذج مبتكرة للخدمات الرقمية.
- تطويع التقنيات والأدوات التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة لخدمة مجتمع المستفيدين بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

فمتخذي القرار اليوم في قطاع المكتبات مازالوا يترقبون هذه الثورة بين باحث عن الفرص ومسارع في اقتناصها وآخر متخوف ومتمهل في تبني كل ما هو جديد، ولكن عليهم أن يعرفوا أولاً أن المستقبل الذي ستفرضه هذه الثورة يتمحور حول تمتع العنصر البشري بالموهبة وتمكنه من المهارة، فالموهبة والمهارة ستأخذان حيزاً كبيراً من الاهتمام على حساب الشهادة الأكاديمية.

رئيس التحرير
أ.د. سوهام بادي